مجلة جامعة بنغازي العلمية (2019) مجلد 32(1): صفحة 137- 172
Scientific Journal of University of Benghazi (2018) vol. 32 (1):pp 137 -172
http://sjuob.uob.edu.ly

# واقع ظاهرة الفساد في ليبيا– المسببات، وأليات مكافحته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد– جامعة بنغازي

**أشرف عبدالسلام الفيتوري**
**قسم إدارة الاعمال–كلية الاقتصاد–جامعة بنغازي–بنغازي–ليبيا**

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الفساد الشائعة في ليبيا، وتحديد أسبابها، وتحديد أهم الأليات التي تساهم في مكافحة الفساد في ليبيا. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي. وُزعَ عدد (120) استبيان على عينة الدراسة. أُرْجعَتْ (102) استبانة، منها (90) اسْتُكْملَتْ وهي قابلة للاستخدام، في حين أن (12) استبانة غير مكتملة البيانات، وبمعدل استجابة (79.69 ٪)، وهو مقبول للتحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن أكثر أنواع الفساد شيوعًا في ليبيا هي : الاختلاس وإهدار الأموال العامة، واستخدام النفوذ في المصالح الشخصية، وسوء الإدارة، وإهمال أنظمة الرقابة الداخلية. كما أظهرت النتائج أيضا أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية لعبت دوراً في انتشار الفساد في ليبيا بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، كان للأسباب القانونية والتشريعية والسياسية تأثير قوي على انتشار الفساد في ليبيا، بما في ذلك الافتقار إلى المؤسسات القانونية والقضائية الفعالة، والأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وتعقيد الوضع السياسي، والانقسامات السياسية، وغياب الأمن وعدم الاستقرار وانتشار النزاعات المسلحة. وقد كشفت نتائج الدراسة أيضا أن أهم الأليات التي تساهم في مكافحة الفساد هي تحسين المستوى العام للأجور ومرتبات الموظفين، وتفعيل مبادئ المساءلة، والنزاهة والشفافية، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، واختيار القادة الإداريين بناءً على الكفاءة والجدارة.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد، أنماط الفساد، الدول النامية، ليبيا.

**Abstract**

The study aim is to identify the common of corruption patterns in Libya, identify its causes, and identify the most important mechanisms that contribute to the fight against corruption in Libya. Research Population is composed of all staff members of the Faculty of Economics at the University of Benghazi. A total of (120) questionnaire were distributed. (102) questionnaires were returned, of which (90) were completed, while (12) questionnaires were incomplete. The response rate was (79.69%), which is acceptable for statistical analysis. The results showed that the most common patterns of corruption in Libya are embezzlement and waste of public funds, the use of influence and position in personal interests, mismanagement, and neglect of internal control systems. The results also showed that the social, economic, political, legal and administrative causes played a role in the spread of corruption in Libya to varying degrees. However, legal, legislative and political causes have had a strong impact on the spread of corruption in Libya, including the lack of effective legal and judicial institutions, and political causes that are political instability and the complexity of the political situation, political divisions, security instability and the proliferation of armed conflicts. The results of the study revealed that the most significant mechanisms that contribute to corruption combat were improving the general level of employees' wages and salaries, activating the principles of accountability, integrity, transparency, the independence of the judiciary, the separation of powers, and selecting administrative leaders based on competence and merit.

**Keywords:** Corruption, Corruption patterns, Developing countries, Libya.

**1. مقدمة**

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر السلبية التي انتشرت في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة الحجم من دولة إلى أخرى، وإن كانت في الدول النامية أشد ضرراً، وأكثر انتشاراً عن الدول المتقدمة وذلك لضعف الأجهزة الرقابية الفعالة، وضعف أخلاقيات العمل، وغياب الشفافية والنزاهة، وهذا بدوره يكون له آثارٌ سلبية على هذه الدول من حيث تقليل فرص النمو الاقتصادي، وضعف العدالة والخدمات الاجتماعية في هذه الدول. كما يكون له تأثيرٌ على انخفاض مستوى جودة البنية

التحتية، وتصميم المشاريع العامة، وذلك بسبب دفع الرشاوي والعمولات وتضخيم أسعار العقود لهذه المشاريع (Balboa and Medalla, 2006).

كذلك نجد أن العديد من الدول المتقدمة عانت من ظاهرة الفساد، فقد ذكر تقرير المفوضية الأوربية في فبراير (2014) أن الفساد يكلف دول الاتحاد الأوربي حوالي (162) مليار دولار (Katz, 2014). وقد ذكر التقرير أن الفساد قد وصل إلى مستويات مرعبة، وينخر الثقة في الديمقراطية، ويهدر أموال الدول الأوربية. وعلى الرغم من أن التقرير الصادر من مفوضية الاتحاد الأوربي ذكر أن الفساد يستشري في جميع دول الاتحاد الأوربي إلا أنه خلص إلى أن الدنمارك، وفنلندا، وألمانيا والسويد هي من بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً على مستوى العالم. والبلدان التي تحتاج إلى محاربة الفساد وتحسين شفافيتها هي كرواتيا، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، واليونان، والبرتغال ورومانيا وإسبانيا.

**2. مشكلة الدراسة:**

مما لا شك فيه أن ظاهرة الفساد مرفوضة من قبل المجتمعات، فهي تعتبر ظاهرة معقدة وذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية. وقد عانت الكثير من دول العالم من هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على اقتصادات تلك الدول والمجتمع. كما أن للفساد أنماط، وأساليب، وأنواع مختلفة، تكون عائقا لفرص النمو والاستثمار والتنمية، وإهداراً للموارد الاقتصادية والبشرية، كما يؤدي الفساد إلى زيادة مستويات الفقر، وتفاقم التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة. لذا فالفساد له أثاراً وتأثيرات سلبية كبيرة على الدول التي تعاني من هذه المشكلة. ومن أجل الوقوف على واقع ظاهرة الفساد في ليبيا التي تفاقمت واستشرت بشكل كبير خصوصا في السنوات الماضية، حيث صُنفَتْ على أنها واحدة من أكثر الدول فساداً في العالم. وفي هذا السياق، فقد أشارت وبينت تقارير منظمة الشفافية الدولية في كل تقاريرها السنوية في الفترة من (2011-2018) أن ليبيا من أكثر الدول فساداً في العالم، وتحتل التراتيب الأخيرة من حيث انعدام الشفافية والنزاهة، كما أكدت ذلك التقارير السنوية التي تصدر من ديوان المحاسبة الليبي (2014-2017) على استفحال الفساد بشكل كبير ورهيب في جميع مفاصل الدولة. وبالرغم من هذا التأكيد،

فإن هذه التقارير الدولية والمحلية لا توضح ما أنماط أو أنواع الفساد المنتشرة في ليبيا؟ وما الأسباب التي أدت إلى انتشاره؟ وما الأليات المناسبة التي يمكن أن تساعد الدولة على مكافحة الفساد؟

لذلك فإن هذه الورقة تهدف إلى تسليط الضوء على تحليل واقع الفساد في ليبيا، وبيان أنماطه الشائعة، ومسبباته وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الوضع السياسي، وذلك في محاولة لتعميق الوعي من مخاطر الفساد وتأثيراتها وأضرارها الخطيرة على الدولة والمجتمع، ووضع بعض التوصيات التي تتضمن الأليات التي قد تساعد في معالجة آثار الفساد وتخفيفه ، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

**ما أنماط الفساد في ليبيا؟ والأسباب التي أدت الى انتشاره؟ والأليات المناسبة لمكافحة الفساد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي؟**

**3. أسئلة الدراسة:**

انبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية منها:

1) ما أنماط الفساد الشائعة في ليبيا حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي؟
2) ما الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس : كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي؟
3) ما أهم الآليات المناسبة لمكافحة الفساد في ليبيا؟

**4. أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على أنماط أو أنواع الفساد الأكثر شيوعا في ليبيا.
2) التعرف وتحديد أي العوامل أو الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا.
3) التعرف على أهم الآليات التي تساهم في مكافحة الفساد في ليبيا، والتقليل من مخاطره ، وآثاره.
4) تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تساهم في الحد والتقليل من هذه الظاهرة ومكافحتها.

**5. حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، الذين يملكون الخبرات والقدرات والمؤهلات العلمية، وكذلك لديهم المعرفة والدراية الكافية بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية لمعظم قطاعات الدولة ومؤسساتها ، وعلى اعتبار أن أغلبهم مستشارون أو أعضاء في الوزارات أو لجان إدارة في المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة.

**6. الإطار النظري للدراسة:**

تضمن الإطار النظري بعض المواضيع الرئيسية منها: مفهوم الفساد، وأنواع الفساد، وأنماط الفساد، والأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد.

**1.6. مفهوم الفساد**

ذكرنا سابقاً، أن الفساد (Corruption) أصبح ظاهرة واسعة الانتشار، ويأخذ أنماطاً وأشكالاً مختلفة، وتختلف درجاته من مجتمع إلى آخر، وتتداخل فيها عوامل وأسباب مختلفة يصعب التمييز بينها. لذلك نجد أن تعاريف الفساد تتنوع من حيث المداخل والمنهجية باختلاف تنوع الرؤى النظرية والفكرية وخلفية من يكتبون عن الفساد. ولهذا ستُتَنَاوَلُ مجموعة من التعاريف حتى نستطيع تحديد مفهوم عام لهذا الظاهرة، ومن هذه التعاريف ما يلي :

منظمة الشفافية الدولية تعرف الفساد على أنه إساءة استعمال أو استخدام السلطة من أجل المنفعة الخاصة. وفي السياق نفسه يعرف هاملتون الفساد بأنه سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، والتلاعب في القوانين واللوائح من أجل الابتزاز وتحقيق المكاسب مع جماعات المصالح (Hamilton, 2013). كما عرف أناند وآخرون (2003) أن الفساد هو سوء استخدام السلطة والنفوذ الوظيفي للحصول على مصالح شخصية، وهذا يعني الخروج عن المعايير الاجتماعية (Anand et al,2004). كما يعرفه داغر والشهابي (2000) بأنه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

ويعرفه الربل (Rabl,2011) بأنه السلوك المنحرف الذي يتجلى في إساءة استعمال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية او مكاسب لأطرف أخرى. كما عرفه الشمري والفتلي (2011) بأنه انحراف عن القيم والأخلاقيات، التي تحكم السلوك الإنساني، يقوم به أفراد بشكل غير قانوني من خلال استغلال السلطة والوظيفة لتحقيق مصالح خاصة.

وبوجه عام فإننا نجد معظم التعريفات السابقة وإن تنوعت في المفهوم إلا أنها تدور أو تركز على أن الفساد هو: سوء استخدام السلطة أو النفوذ أو المنصب لتحقيق أهداف وغايات شخصية وخاصة بدلاً من البحث عن المصلحة العامة، ويحدث ذلك من خلال انحراف بالسلوك الأخلاقي أو معايير أخلاقيات العمل أو المهنة.

### 2.6. أنماط الفساد

هناك العديد من أنماط الفساد المستخدمة والمنتشرة على مستوى العالم سواء كانت هذه الأساليب صغيرة أو كبيرة، إلا أنها تعبر عن الفساد في منظومة القيم وأخلاقيات الوظيفة والعمل، ومن أبرز أنماط الفساد، ما يلي:

- **الرشوة**: وهي تعني الحصول على الأموال أو أي منافع مقابل تنفيذ عمل أو تسهيل إجراء مخالف للوائح والقوانين.
- **الوساطة والمحسوبية**: من أنماط الفساد الشائعة وذلك بسبب التأثير القوي للعلاقات الأسرية الاجتماعية في العمل للحصول على المنافع الشخصية والامتيازات.
- **سوء استخدام السلطة**: وهي قيام المسؤول باستخدام السلطات الممنوحة له لتحقيق المنافع الخاصة غير المشروعة.
- **السرقة والاختلاس**: وهي قيام الموظف بالاستحواذ على الأموال النقدية التي يملك عليها سلطة الصرف والإيداع.
- **التزوير والغش والتدليس**: تعد كلها من حالات الفساد وتهدف في أغلب حالاتها إلى الحصول على المنافع من خلال تغيير الحقائق والتلاعب بالمستندات غير القانونية وغير مستوفية الشروط.

- **العمولات مقابل العقود والصفقات:** هذا النوع ينتشر في المنظمات والشركات على المستوى المحلي والدولي.
- **المنح والعطايا والإتاوات دون وجه حق:** وتعطى هذه المنح والعطايا من قبل المسؤولين إلى أشخاص ومؤسسات بدون وجه حق وبشكل غير مشروع.
- **الابتزاز:** يعتبر من أساليب الفساد التي يمارسها الإداريون والعاملون في الأجهزة الإدارية العامة والخاصة.
- **غسيل الأموال:** أصبحت ظاهرة غسيل الأموال ظاهرة عالمية وتمثل جريمة منظمة يساهم ويشارك فيها أشخاص ومنظمات حكومية ومؤسسات مالية من مختلف دول العالم، لتطهير أموال اكتسبت بطرق غير مشروعة قانونياً.

وهناك الكثير والعديد من مظاهر الفساد وأساليبه الموجودة في الدول النامية بشكل عام، مثل: الاستيلاء على الممتلكات، والأموال العامة، والعقارات العامة والخاصة، ومخالفة القوانين المالية وتجاوز اللوائح، والتسيب الإداري والمالي، وذلك بسبب العديد من الدوافع أو الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ثقافة الفساد في هذه المجتمعات.

### 3.6. أسباب الفساد

مما لا شك فيه أن الفساد يتفشى في البلدان النامية أكثر من الدول المتقدمة، وقد يرجع السبب إلى أن الظروف في الدول النامية قد تكون مهيأة أكثر، حيث إن الدوافع على الفساد ليست قوية فحسب، وإنما فرص المشاركة فيه متعددة من خلال انتشار ثقافة الفساد في هذه المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك أن الفساد قد يحدث لأسباب أو دوافع ذاتية تدفع الموظف إلى الانحراف عن أخلاقيات العمل والمهنة التي يجب الالتزام بها، وبما أن الأسباب والدوافع تختلف من دولة إلى أخرى، فلذلك نجد من أهم أسباب الفساد التي تساعد على انتشاره هي:

**أولاً: الأسباب السياسية**

تعتبر العوامل السياسية من أهم الأسباب الرئيسية للفساد خصوصا في الأنظمة الدكتاتورية التي يتفرد الحاكم فيها بالسلطة بهذه الدول مما يساعد في انتشار حالات الفساد بشكل كبير، وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود دستور في هذه الدول، حيث سيطرةُ الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها، وضعف مؤسسات المجتمع المدني ؛ وكذلك عدم الاستقرار السياسي والإداري، وانحراف السلطات الحاكمة والإخلال بمبدأ التوازن والفصل بين السلطات، وإفساد الحياة السياسية والتعددية الحزبية في هذه الدول...إلخ، كل ذلك قد يعتبر من أهم مسببات حالات الفساد وانتشارها.

**ثانياً: الأسباب الاجتماعية**

يعتقد بعض الباحثين أن العوامل الاجتماعية يكون لها دور رئيسي في انتشار ثقافة الفساد وترسيخها في المجتمع (عبداللطيف، 2004). وكلما اتسمت البيئة الاجتماعية بالانغلاق والخوف من الانفتاح والتطور والميل إلى الجمود وعدم التغيير تكون البيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد في المجتمع، مما قد يتسبب في ظهور ظاهرة "الفساد الجماعي Collective corruption" (Kominis and Dudau, 2018). حسب التقارير والبحوث عن الفساد في الدول النامية، تشير إلى أن العوامل الاجتماعية هي من أكثر العوامل التي تساعد في استشراء الفساد أو تحفز بعض الأفراد على ممارساته داخل المنظمات، حيث إن خصوصيات التركيبة الاجتماعية والتمسك بالقيم القبلية والعشائرية، والتعصب الطائفي والديني، وقيمهم الدينية، كل هذه المتغيرات قد تعيق العمل الإداري في كثير من الأحيان، وتحدد سلوكيات الأفراد في المجتمع (الغالبي والعامري، 2008).

ومن أهم العوامل الاجتماعية المسببة للفساد وانتشاره هي القيم المشوهة في المجتمع، وشيوع ثقافة الفساد في المجتمع، والتمسك بالقيم القبلية والأسرية، واستغلال العلاقات الشخصية لتحقيق المكاسب وإنجاز المعاملات التي تتجاوز اللوائح والقوانين، واستخدام الممتلكات العامة في المصالح الخاصة، وشيوع الوساطة والمحاباة في الاختيار والتعيين وشغل الوظائف التي تثقل كاهل المنظمات والمؤسسات العامة.

فهذه الممارسات أصبح لها قبولٌ اجتماعيٌ في المجتمعات النامية. وبشكل عام نجد أن تأثير العوامل الاجتماعية المسببة للفساد تؤدي إلى انهيار أخلاقيات الوظيفة العامة؛ مما يؤدي إلى إشاعة ثقافة الفساد داخل المؤسسات والمنظمات والمجتمع ككل (الغالبي والعامري، 2008).

**ثالثاً: الأسباب الاقتصادية**

يشير العديد من الباحثين إلى أهمية العوامل الاقتصادية باعتبارها أحد الأسباب للفساد في البلدان النامية وخصوصاً الفقيرة منها، حيث يسود الفقر وتتسع المسافة بين الأغنياء والفقراء، وتكون المرتبات والأجور متدنية مما يساعد في تغذية الميول باتجاه الفساد وخاصة عندما تعجز الدولة في تلبية الحاجات الأساسية للمواطن فسوف يجد الفساد البيئة المناسبة للنمو والانتشار. لذلك من أهم العوامل التي من الممكن أن تساعد على نمو الفساد، هي: البطالة، وتدني مستوى المرتبات، وانخفاض قيمة العملة بسبب التضخم في الدولة وهذا يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للموظفين. بالإضافة إلى ذلك، عدم فعالية نظم الرقابة المالية والاقتصادية على المنظمات والمؤسسات في الدولة. وبناءً على ذلك نجد من المنظور الاقتصادي أن الفساد له تأثير بالغ على التنمية في الدولة بصفة عامة والأداء الإداري في المنظمات والمؤسسات بصفة خاصة. لذلك يؤكد أغلب الكتّاب أن الفساد له آثار سلبية على الكفاءة الإدارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتسبب في خسائر وأضرار للمجتمع على المدى الطويل وخاصةً في الدول النامية، بفعل الأثر التراكمي لنتائج الفساد.

**رابعاً: الأسباب الإدارية**

هناك بعض العوامل الإدارية التي تساعد على خلق الفساد وانتشاره داخل المنظمات والمؤسسات الحكومية العامة والخاصة منها: ضعف أخلاقيات المهنة والوظيفة للموظفين والعاملين، وغياب مفهوم المساءلة، والتراخي في تطبيق اللوائح والقوانين، وضعف الرقابة ومعالجة الانحرافات. بالإضافة إلى ذلك عدم اتباع الأسس العلمية في تحديد سياسات التوظيف والتعيين والترقية، مما يترتب عليه عدم وجود الكفاءات الإدارية المناسبة في المكان المناسب، وكذلك عدم وضوح الصلاحيات وتداخل السلطات قد يكون سببا في زيادة حجم الفساد، بالإضافة إلى انعدام أهداف الوظيفة ومعايير الإنجاز كل ذلك عوامل تؤدي إلى خلق مناخ إداري ملائم للفساد.

**خامساً: الأسباب القانونية والتشريعية**

كما أن العوامل القانونية والتشريعية لها دورٌ إيجابي أو سلبي، وتأثيرٌ كبيرٌ في تفشي الفساد أو التقليل منه، ولذلك يعتبر غياب القانون والمؤسسات القانونية والقضائية الفعالة التي تتميز بالنزاهة والاستقلالية، كذلك تعطيل أداء دورها وممارسة سلطاتها العادلة من أجل إقرار الحقوق، وغياب تطبيق القانون أو ممارسة الضغوط عليه من القوى السياسية –خصوصاً الدول النامية –تكون سبباً رئيسيً في انتشار الفساد داخل المجتمع.

وخلاصة القول: إن الفساد الإداري له أسبابٌ عدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية التشريعية، وله آثاره الضارة على التنمية الاقتصادية وتقليص معدلات التنمية والحد من تدفق الاستثمارات المباشرة؛ وانكماش موارد الدولة وإساءة توزيعها واستخدامها؛ مما يؤثر سلباً على اقتصادات الدول.

**7. واقع ظاهرة الفساد في ليبيا**

كما أشرنا سابقا بأن أغلب دول العالم تعاني من ظاهرة الفساد بمستويات متفاوتة، وحيث إن حجم تغلغل هذه الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه يكون في الدول النامية أكثر انتشاراً وتأثيراً عن الدول المتقدمة. وتعد ليبيا إحدى هذه الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد في الثلاثة العقود الأخيرة بشكل عام. وفي هذا السياق، فقد بينت مؤشرات الفساد من خلال تقارير الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية على مدى السنوات الماضية، ازدياد حجم الفساد بشكل كبير وغير مسبوق في ليبيا. وبحسب مؤشر أو مقياس منظمة الشفافية الدولية، الذي تتراوح درجاته من (0) إلى (100) درجة، فالدول التي تكون قريبة من درجة الصفر تكون أكثر فساداً، والدول التي تكون قريبة من درجة (100) تصنف أكثر شفافية ونزاهة. ومن خلال الجدول رقم (1) يبين ترتيب دولة ليبيا لعدة سنوات منذ ظهورها على قائمة الشفافية الدولية في عام 2003 إلى 2018 (منظمة الشفافية الدولية):

**جدول (1) ترتيب ليبيا حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية**

| السنة | الترتيب | عدد الدول | الدرجة | السنة | الترتيب | عدد الدول | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 120 | 133 | 21 | 2011 | 168 | 182 | 20 |
| 2004 | 110 | 146 | 26 | 2012 | 160 | 174 | 21 |
| 2005 | 122 | 159 | 25 | 2013 | 172 | 177 | 15 |
| 2006 | 105 | 163 | 27 | 2014 | 167 | 175 | 18 |
| 2007 | 131 | 179 | 25 | 2015 | 161 | 168 | 16 |
| 2008 | 126 | 180 | 26 | 2016 | 160 | 176 | 14 |
| 2009 | 130 | 180 | 25 | 2017 | 171 | 180 | 17 |
| 2010 | 146 | 178 | 22 | 2018 | 170 | 180 | 17 |

**الجدول: من إعداد الباحث**

يتبين من الجدول اعلاه أن ليبيا تحتل تراتيب متأخرة على مستوى العالم منذ ظهورها على قائمة منظمة الشفافية الدولية من عام (2003) إلى عام (2018)، حيث صنفت ليبيا في السنوات (2013-2018) بشكل خاص من أكثر الدول انتشاراً للفساد على مستوى العالم، حيث تراوح ترتيبها في هذه المدة بين (161 – 172) من أصل (168-180) دولة في العالم، وبدرجات تراوحت في هذه الفترة بين (14-18) من أصل (100) درجة على مقياس منظمة الشفافية الدولية. وبالتالي جاءت من الدول العشرة الأخيرة، التي صنفت من أكثر دول العالم فساداً. وتشير هذه الأرقام والإحصائيات إلى وتيرة تصاعدية لتفاقم حجم الفساد وازدياده ، مما يدل على أن السياسات التي تم بها إدارة المال العام للدولة في هذه السنوات كانت غير ناجحة، واتسمت بإهدار الموارد المالية للدولة في نشاطات اقتصادية غير ذات جدوى، ولم توجه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو في تطوير البنية التحتية.

## 8. الدراسة الميدانية:

تألفت الدراسة الميدانية من العديد من خطوات منهجية البحث العلمي، واشتملت على الآتي:

### 1.8. تحديد مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة لهذه الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد وفروعها بجامعة بنغازي البالغ عددهم (220)، واخْتيرَ هذا المجتمع لما لديهم من مؤهلات وقدرات وخبرات في المجالات

الإدارية والاقتصادية والمالية وكذلك السياسية، كما أن عدداً كبيراً منهم متعاونين مع العديد من الوزارات والقطاعات والمؤسسات في الدولة كونهم استشاريين، وموظفين وعلى اطلاع واسع ودراية كافية بالأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية، ولديهم القدرة على تقويم أوضاع هذه القطاعات، واستبعاد التحيز عند إجاباتهم على أسئلة الاستبانة.

**2.8. عينة الدراسة:**

اختيرتْ عينة عشوائية بسيطة لمجتمع الدراسة باستخدام معادلة (Krejcie and Morgan)، وحُددت العينة بعدد (140) من مجتمع البحث، بمستوى دلالة (0.95) وبنسبة خطأ (0.05).

**3.8. أسلوب جمع البيانات:**

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، فقد وُزع عدد (10) استمارات على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالكلية من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي من مختلف التخصصات، وأُخذَتْ بعض التعديلات والإضافات في الاعتبار لبعض فقرات الاستبانة. وبعد ذلك وُزع عدد (140) استبانة في صورتها النهائية إلكترونياً ويدوياً، اَستُرْجعَ (102) استبانة، واستُبْعدَ عدد (12) استبانة لعدم اكتمال بعض البيانات. ثم بعد ذلك حُللَتْ (90) استمارة استبانة، وبهذا قدرت نسبة الاستجابة (79.69%) وهي نسبة مقبولة للتحليل الاحصائي.

4.8. **التحليل الاحصائي:**

اعتمدت منهجية الدراسة على الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بالاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة شيوع عينة البحث وموافقتها على فقرات الاستبيان، والانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم الاستجابات عن المتوسط الحسابي
- استُخْدمَ الانحدار التدريجي لمعرفة تأثير أي من أسباب الفساد أكثر تأثيراً على انتشار أنماط الفساد في ليبيا.

- لغرض تحديد مستويات فقرات الدراسة (الأهمية النسبية) بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة، وعلى هذا الأساس حُددت الحدود الدنيا والقصوى للفئات أو الفقرات عن طريق حساب المدى الذي يساوي (5 – 1 = 4)، وبتقسيمه على عدد الفئات وهو (5) نحدد طول الفئة أو الفقرة المقدرة (4 ÷ 5 = 0.80)، وعليه تكون طول الفئة أو الفقرة وقيمة الوسط المرجح والأوزان المئوية كالآتي:

**جدول رقم (2) قيمة الوسط المرجح والأوزان المئوية ودرجات الموافقة لمحاور الاستبانة**

| ت | المدى للفئة | الأوزان المئوية | درجة الموافقة | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | من 1.00 – 1.79 | من 0.20- 0.35 | غير شائعة جدا | غير موافق جدا |
| 2 | من 1.80 – 2.59 | من 0.36- 0.51 | غير شائعة | غير موافق |
| 3 | من 2.60 – 3.39 | من 0.52- 0.67 | شائعة إلى حد ما | شائعة إلى حد ما |
| 4 | من 3.40 – 4.19 | من 0.68- 0.84 | شائعة | موافق |
| 5 | من 4.20 – 5.00 | من 0.85-100 | شائعة جدا | موافق جدا |

**1.4.8 خصائص عينة الدراسة:**

يتناول هذا الجانب النتائج الإحصائية المتعلقة بالخصائص الفردية لعينة الدراسة الموضحة بالجدول أدناه، حيث تبين أن أغلب أفراد العينة من فئة الذكور بنسبة (64.4%)، في حين كانت نسبة فئة الاناث (35.6%).

**جدول (3) خصائص عينة الدراسة**

| نوع الجنس | العدد | النسبة | مستوى التعليمي | العدد | النسبة | سنوات الخبرة | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | 58 | %64.4 | ماجستير | 31 | %34.4 | أقل من 10 سنوات | 16 | %17.8 |
| انثى | 32 | %35.6 | دكتوراه | 59 | %65.6 | من 10–أقل من 20 | 21 | %23.3 |
| المجموع | 90 | %100 | المجموع | 90 | %100 | من 20 –أقل من 30 | 25 | %27.8 |
| | | | | | | أكثر من 30 سنة | 28 | %31.1 |

كما يوضح الجدول أن أغلب أفراد العينة هم من حملة درجة الدكتوراه بنسبة (65.6%)، في حين باقي العينة يحملون درجة الماجستير بنسبة (34.4%)، وهذا راجع إلى أن كل أفراد العينة هم أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي. كما يتضح من الجدول اعلاه أن أغلب أفراد العينة لهم خبرة طويلة في مجال التدريس والعمل مع القطاعات الحكومية والخاصة بالدولة

بحيث إن ما نسبته (58.9%) أكثر من (20) سنة فما فوق، وهذا قد يدل على أن أفراد العينة لديهم خبرة طويلة ودراية بالأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك بقضايا الفساد.

### 2.4.8 حجم الفساد في ليبيا:

استُقْصِيَ أفراد العينة عن مدى وجود الفساد في ليبيا، وتقويم مستوى حجم الفساد، وأي القطاعات الأكثر مساهمة في انتشار الفساد، وهو ما يوضحه الجدول (4) من إجابات أفراد العينة عن مدى وجود الفساد في ليبيا، فقد كانت الإجابة بنعم وبنسبة (100%)، وهذا مؤشر قوي يدل على وجود الفساد في ليبيا، وهذه الإجابة قد تكون متوقعة باعتبار أن كل أفراد العينة يدركون جحم الفساد المنتشر في ليبيا، ويؤكد ذلك تقارير منظمة الشفافية الدولية السنوية.

**جدول (4) يوضح حجم الفساد من وجهة نظر عينة الدراسة**

| هل يوجد فساد في ليبيا؟ | | | ما هو تقويمك لمستوى حجم الفساد في ليبيا؟ | | | | | | ما القطاع الأكثر مساهمة في الفساد | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإجابة | العدد | النسبة | | صغير جدا | صغير | متوسط | كبير | كبير جدا | | | |
| نعم | 90 | %100 | العدد | 0 | 0 | 0 | 25 | 65 | القطاع إلخاص | 0 | %0 |
| لا | 0 | %0 | النسبة | %0 | %0 | %0 | %27.8 | %72.2 | الاثنان معا | 57 | %63.3 |
| | | | | | | | | | القطاع العام | 33 | %36.7 |

كما يتبين من الجدول ان تقويم مستوى حجم الفساد كان كبيراً جداً وبنسبة (72.2%)، وبنسبة (27.8%) كبيراً فقط حسب وجهة نظر أفراد العينة. وكذلك يوضح الجدول أن القطاعين العام والخاص معاً أكثر مساهمة ودوراً في انتشار الفساد في ليبيا وبنسبة (63.3%)، كما أشار (36.7%) من أفراد العينة أن القطاع العام هو أكثر مساهمة في انتشار الفساد في ليبيا.

### 3.4.8 أنماط الفساد في ليبيا:

للإجابة على السؤال الأول لهذه الدراسة: ما أنماط الفساد الشائعة في ليبيا حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي؟ لتحديد الأنماط الشائعة للفساد في ليبيا، قد حُدد (26) نمطاً ، واسْتُخْدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحديد درجة شيوع كل نمط، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجدول (5) أدناه. ويتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي العام لدرجة شيوع أنماط الفساد في ليبيا كانت (4.077) من (5) درجات، وبانحراف معياري صغير قدره (0.256)، وبذلك يمكن القول : إن درجة شيوع أنماط الفساد في ليبيا هي درجة (شائعة جدا، وشائعة، وشائعة إلى حد ما) كما هو موضح بالجدول حسب المتوسطات الحسابية.

**جدول (5): درجة شيوع أنماط الفساد في ليبيا**

| ترتيب أنواع او أنماط الفساد في ليبيا | Mean | Std. D | درجة الشيوع | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| الرشوة | 3.144 | 0.531 | شائعة إلى حد ما | 23 |
| الغش | 3.382 | 0.618 | شائعة إلى حد ما | 21 |
| الابتزاز | 2.867 | 0.657 | شائعة إلى حد ما | 25 |
| التزوير في الوثائق والمستندات | 4.367 | 0.485 | شائعة جدا | 8 |
| الوساطة والمحسوبية | 4.789 | 0.410 | شائعة جدا | 3 |
| اختلاس المال العام وإهداره | 5.000 | 0.000 | شائعة جدا | 1 |
| الاستيلاء على الممتلكات العامة | 4.567 | 0.637 | شائعة جدا | 5 |
| إساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ | 4.933 | 0.251 | شائعة جدا | 2 |
| الازدواج الوظيفي (أكثر من وظيفة للشخص الواحد) | 3.733 | 0.804 | شائعة | 20 |
| استعمال الأموال في غير الأغراض التي خصصت لها | 4.132 | 0.524 | شائعة | 17 |
| تضخيم قيم العقود المحلية والخارجية بأكثر من قيمها الحقيقية | 4.644 | 0.624 | شائعة جدا | 4 |
| التلاعب في العهد المالية ذات القيم الكبيرة دون تسويتها | 4.356 | 0.6237 | شائعة جدا | 9 |
| تضخيم أسعار المشتريات، والتلاعب في فواتير الشراء | 4.433 | 0.639 | شائعة جدا | 7 |
| الشراء عن طريق التكليف المباشر بدون لجان الشراء والعطاءات | 3.944 | 0.709 | شائعة | 19 |
| سوء الإدارة وإهمال نظم الرقابة الداخلية | 4.333 | 0.618 | شائعة جدا | 10 |
| العمولات مقابل العقود والصفقات | 4.211 | 0.868 | شائعة جدا | 14 |
| غسيل الأموال | 4.333 | 0.474 | شائعة جداً | 11 |
| تهريب الأموال خارج البلاد | 4.133 | 0.659 | شائعة | 16 |
| المنح والعطايا والإتاوات دون وجه حق | 3.144 | 0.509 | شائعة إلى حد ما | 24 |
| التلاعب في التسهيلات المصرفية والاعتمادات | 4.222 | 0.790 | شائعة جدا | 12 |
| التسيب والإهمال الإداري والمالي | 4.511 | 0.640 | شائعة جدا | 6 |
| عدم الالتزام باللوائح والقوانين | 4.144 | 0.829 | شائعة | 15 |
| التلاعب في المناقصات والعروض | 4.222 | 0.683 | شائعة جدا | 13 |
| التهرب من دفع الضرائب | 3.989 | 0.645 | شائعة | 18 |
| التهرب من دفع الرسوم الجمركية | 3.375 | 0.499 | شائعة إلى حد ما | 22 |
| التواطؤ بين السلطة وأصحاب الأعمال الخاصة | 2.733 | 0.897 | شائعة إلى حد ما | 26 |
| **المجموع** | 4.077 | 0.256 | | |

مـن خـلال الجـدول (5) يمكـن تصـنيف أنمـاط الفسـاد حسـب درجـة شـيوعها فـي ليبيـا إلى ثلاثة أنماط حسب النتائج وهي:

**أولا: أنماط الفساد الشائعة جدا (درجة الموافقة عالية جدا)**

انحصرت هذه الأنماط في عدد (14) فقرة وحسب مدى المتوسطات الحسابية من (4.20-5.00)، وجاءت النتائج كالآتي:

1- **اختلاس المال العام وإهداره:** جاء الترتيب الأول بمتوسط (5.00) وبدون انحراف معياري (0.000) حيث إن جميع أفراد العينة دون استثناء أشاروا إلى أن هذا النمط من أكثر أنماط الفساد انتشارا وشائعة جدا في ليبيا.
2- **إساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ والمنصب في المصالح الشخصية:** جاءت بالترتيب الثاني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي وبدرجة شيوع عالية جدا (4.933) من (5) درجات، وبانحراف معياري صغير قدره (0.251).
3- **الوساطة والمحسوبية:** جاءت بالترتيب الثالث، حيث كانت درجة انتشارها وشيوعها عالية جداً في ليبيا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.788) وبانحراف معياري (0.410).
4- **تضخيم قيم العقود المحلية والخارجية بأكثر من قيمها الحقيقية:** جاء بالترتيب الرابع، حيث كانت درجة انتشارها عالية جدا أيضا في ليبيا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.644) وبانحراف معياري (0.624).
5- **الاستيلاء على الممتلكات العامة:** جاء بالترتيب الخامس فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.567) وبانحراف معياري(0.637)، وأن درجة هذا النمط أو النوع كانت عالية جدا أو شائعة جدا.

بالإضافة إلى ذلك جاءت العديد من الأنماط بدرجة عالية جدا من حيث شيوعها وانتشارها في المجتمع كما هو موضح اعلاه بالجدول، وكانت النتائج مرتبة تنازلياً، وهي: **التسيب والإهمال الإداري والمالي** (الترتيب السادس)، **وتضخيم أسعار المشتريات، والتلاعب في فواتير الشراء** (السابع)، **والتزوير في الوثائق والمستندات** (الثامن)، **والتلاعب في العهد المالية ذات القيم الكبيرة**

**دون تسويتها** (التاسع)، **وسوء الإدارة وإهمال نظم الرقابة الداخلية** (العاشر)، بينما جاء نمط **غسيل الأموال** في الترتيب (الحادي عشر)، **والتلاعب في التسهيلات المصرفية والاعتمادات** ( الثاني عشر)، **والتلاعب في المناقصات والعروض** (الثالث عشر)، بينما النمط (الرابع عشر) والأخير والشائع جدا في ليبيا حسب إجابات أفراد العينة كان **العمولات مقابل العقود والصفقات** بمتوسط حسابي قيمته (4.211) وبانحراف معياري قدره (0.868).

**ثانيا: أنماط الفساد الشائعة (درجة الموافقة عالية) حسب إجابات أفراد العينة**

انحصرت هذه الأنماط في عدد (6) فقرات حسب مدى المتوسطات الحسابية من (3.40-4.19)، وجاءت النتائج كالآتي:

1- **عدم الالتزام باللوائح والقوانين:** جاء بالترتيب (15)، حيث كانت درجة انتشارها عالية في ليبيا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.144) وبانحراف معياري (0.829).
2- **تهريب الأموال خارج البلاد:** جاءت بالترتيب (16)، حيث كانت درجة انتشارها وشيوعها عالية في ليبيا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.133) وبانحراف معياري (0.659).
3- **استعمال الأموال في غير الأغراض التي خصصت لها:** جاء بالترتيب (17) فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.132) وبانحراف معياري(0.524)، وأن درجة هذا النمط أو النوع كانت شائعة أو عالية. بالإضافة إلى ذلك، جاءت بعض الأنماط بدرجة شائعة (أي بدرجة عالية)، فقد جاء بالترتيب (18) **التهرب من دفع الضرائب** بمتوسط حسابي قدره (3.989) وبانحراف معياري قدره (0.645)، بينما جاء بالترتيب (19) **الشراء عن طريق التكليف المباشر بدون لجان الشراء والعطاءات** بمتوسط حسابي قدره (3.944) وبانحراف معياري (0.709)، **والازدواج الوظيفي (أكثر من وظيفة للشخص الواحد)** جاء بالترتيب (20) بمتوسط حسابي (3.733) وبانحراف معياري(0.804).

**ثالثا: أنماط الفساد شائعة إلى حد ما (درجة الموافقة متوسطة) حسب إجابات أفراد العينة**

انحصرت هذه الأنماط في عدد (6) فقرات حسب مدى المتوسطات الحسابية من (2.60-3.39)، وجاءت النتائج كالآتي:

1- **الغش:** جاء في الترتيب (21) حيث كانت درجة انتشاره وشيوعه شائعة إلى حد ما (بدرجة متوسطة) في ليبيا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.382) وبانحراف معياري (0.618).

2- **التهرب من دفع الرسوم الجمركية:** جاء بالترتيب (22) فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.567) وبانحراف معياري(0.637)، وأن درجة هذا النمط كانت متوسطة أو شائعة إلى حد ما.

3- **الرشوة:** فقد جاءت بالترتيب (23) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.144) وبانحراف معياري قدره (0.531)، وأن درجة هذا النمط كانت متوسطة أو شائعة إلى حد ما. وهذا يدل على عدم شيوع الرشوة بشكل كبير في المجتمع الليبي. بالإضافة إلى ذلك جاءت باقي الأنماط الثلاثة على التوالي، وهي: **المنح والعطايا والإتاوات دون وجه حق، والابتزاز، والتواطؤ بين السلطة وأصحاب الأعمال الخاصة.**

**3.5.8 أسباب الفساد في ليبيا:**

للإجابة عن السؤال الثاني لهذه الدراسة: ما الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي؟ ولمعرفة أي الأسباب التي كان لها دور في انتشار الفساد في ليبيا، استُخْدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، ثم بعد ذلك استُخْدم الانحدار التدريجي لاختبار الفرضيات لمعرفة أي الأسباب الاجتماعية، أو الأسباب الاقتصادية، أو الأسباب الإدارية أو السياسية أو القانونية والتشريعية، لها تأثير على أنماط الفساد، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجداول التالية:

**أولا: الأسباب الاجتماعية**

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط العام لجميع فقرات الأسباب الاجتماعية (4.154) وبانحراف معياري (0.313)، ووزن نسبي يقدر (83.08%)، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية (0.68 -0.84) -حسب الجدول (1) -مما يدل على أن الأسباب الاجتماعية كان لها دورٌ كبيرٌ في وجود الفساد في ليبيا.

**جدول (6): الأسباب الاجتماعية للفساد**

| الأسباب الاجتماعية | Mean | Std.D | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| سوء التنشئة الاجتماعية | 4.022 | 0.653 | 80.44 |
| ضعف الوازع الديني | 3.700 | 1.054 | 74.00 |
| انتشار ثقافة الفساد وقبوله اجتماعياً داخل المؤسسات والمنظمات | 4.667 | 0.474 | 93.34 |
| الولاءات السلبية للقبيلة وتدخلها في الدفاع عن المفسدين | 4.589 | 0.495 | 91.78 |
| عدم الشعور بالمسؤولية الوطنية | 4.578 | 0.497 | 91.56 |
| التمسك بالقيم القبلية والأسرية التي تحفز على توظيف الأقارب والأصدقاء | 4.656 | 0.478 | 93.12 |
| وجود الفوارق الاجتماعية بين الأفراد تدفع إلى الفساد | 2.867 | 0.737 | 57.34 |
| **المجموع** | **4.154** | **0.313** | **83.08** |

ويتضح من الجدول أيضا، أن أكثر الأسباب التي تعتبر لها أهمية نسبية لبقية العناصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هي: **انتشار ثقافة الفساد وقبوله اجتماعياً داخل المؤسسات والمنظمات** بنسبة (93.34%) وبمتوسط حسابي (4.667)، وكذلك **التمسك بالقيم القبلية والأسرية التي تحفز على توظيف الأقارب والأصدقاء** (93.12%) وبمتوسط حسابي قدره (4.565)، بينما كان أقل الأسباب أهمية هو: **وجود الفوارق الاجتماعية بين الأفراد تدفع إلى الفساد** بمتوسط حسابي (2.867)، وبوزن نسبي قدره (57.34%).

**ثانيا: الأسباب الاقتصادية**

يتبين من الجدول (7) أن المتوسط العام لجميع فقرات الأسباب الاقتصادية (3.944) وبانحراف معياري (0.446)، ووزن نسبي يقدر (78.88%)، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية، مما يدل على أن الأسباب الاقتصادية كان لها دور كبيرٌ في وجود الفساد في ليبيا.

ويتضح من الجدول أيضا أن أكثر الأسباب التي تعتبر لها أهمية نسبية لبقية العناصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هي: **تضخم المستوى العام للأسعار وتآكل الأجور والمدخرات** بنسبة (93.78%) وبمتوسط حسابي (4.465)، وكذلك **عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن جعل البيئة مناسبة للنمو وانتشار الفساد** (89.78%) وبمتوسط حسابي قدره (4.489).

**الجدول (7): الأسباب الاقتصادية للفساد**

| الأسباب الاقتصادية | Mean | Std. D | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| تدني المرتبات والأجور وضعفها | 4.411 | 0.923 | 88.22 |
| انتشار الفقر والبطالة والحاجة | 3.167 | 0.640 | 63.34 |
| تدهور الوضع الاقتصادي للدولة وارتفاع تكاليف المعيشة | 4.056 | 0.709 | 81.12 |
| عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن جعل البيئة مناسبة للنمو وانتشار الفساد | 4.489 | 0.640 | 89.78 |
| تضخم المستوى العام للأسعار، وتآكل الأجور والمدخرات | 4.689 | 0.465 | 93.78 |
| سيادة حالة من التوقعات التشاؤمية حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية | 2.856 | 0.943 | 57.12 |
| **المجموع** | **3.944** | **0.446** | **78.88** |

كما يتضح من الجدول أن أقل الأسباب أهمية، هو: **سيادة حالة من التوقعات التشاؤمية حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية** بمتوسط حسابي (2.856)، وبوزن نسبي قدره (57.12%).

**ثالثا: الأسباب السياسية**

يتبين من الجدول (8) أن المتوسط العام لجميع فقرات الأسباب السياسية (4.062) وبانحراف معياري (0.361)، وبوزن أهمية نسبية (81.24%)، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية، مما يدل على أن الأسباب السياسية كان لها دور كبير في وجود الفساد في ليبيا.

**جدول رقم (8): الأسباب السياسية للفساد**

| الأسباب السياسية | Mean | Std.D | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| عدم الاستقرار السياسي | 4.389 | 0.844 | 87.78 |
| ضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد | 4.767 | 0.425 | 95.34 |
| تعقد الوضع السياسي والانقسامات تساهم في زيادة الفساد | 4.456 | 0.850 | 89.12 |
| وجود الولاءات السياسية والحزبية أسهمت في تفشي الفساد | 3.489 | 0.738 | 69.68 |
| عدم وجود دستور في البلاد | 3.289 | 0.707 | 65.78 |
| انحراف السلطات الحاكمة والإخلال بمبدأ التوازن والفصل بين السلطات | 4.100 | 0.719 | 82.00 |
| عدم الاستقرار الأمني وانتشار النزاعات المسلحة | 4.278 | 0.808 | 85.56 |
| ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد | 3.722 | 0.600 | 74.44 |
| ضعف دور وسائل الإعلام المحايدة في كشف قضايا الفساد | 4.067 | 0.909 | 81.34 |
| **المجموع** | **4.062** | **0.361** | **81.24** |

ويتضح من الجدول أيضا، ان أكثر الأسباب التي تعتبر لها أهمية نسبية لبقية العناصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هي: **ضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد** بنسبة (95.34%) وبمتوسط حسابي (4.767)، وكذلك **تعقد الوضع السياسي والانقسامات تساهم في زيادة الفساد** (89.12%) وبمتوسط حسابي قدره (4.456)، بينما كان أقل الأسباب أهمية هو: **عدم وجود دستور في البلاد** بمتوسط حسابي (3.289)، وبوزن نسبي قدره (65.78%).

**رابعا: الأسباب القانونية والتشريعية**

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط العام لجميع فقرات الأسباب القانونية والتشريعية (4.220) وبانحراف معياري (0.409)، وبوزن أهمية نسبية (84.40%)، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية جدا **من** (0.85-100%)، مما يدل على أن الأسباب القانونية والتشريعية كان لها دور كبير جدا في وجود الفساد في ليبيا. ويتضح من الجدول أيضا، أن أكثر الأسباب التي تعتبر لها أهمية نسبية لبقية العناصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هي: **غياب القانون والمؤسسات القانونية والقضائية الفعالة** بنسبة (88.44%) وبمتوسط حسابي (4.422)، وكذلك **ضعف الأجهزة الرقابية والمسائلة في أداء دورها** (87.12%) وبمتوسط حسابي قدره (4.356)، بينما كان أقل الأسباب من حيث الأهمية، هو: **ضعف القوانين والتشريعات المجرمة للفساد** بمتوسط حسابي (3.944)، وبوزن أهمية نسبي قدره (78.88%).

**جدول رقم (9): الأسباب القانونية والتشريعية**

| الأسباب القانونية والتشريعية | Mean | Std. D | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| ضعف الأجهزة الرقابية والمسائلة في أداء دورها | 4.356 | 0.624 | 87.12 |
| غياب القانون والمؤسسات القانونية والقضائية الفعالة | 4.422 | 0.636 | 88.44 |
| ضعف القوانين والتشريعات المجرمة للفساد | 3.944 | 0.812 | 78.88 |
| تعطل الأجهزة القضائية في أداء دورها وممارسة سلطاتها في قضايا الفساد | 4.211 | 0.410 | 84.22 |
| هناك فرصة للتهرب من العقوبات والقضاء بسبب النفوذ والوساطة | 4.167 | 0.903 | 83.34 |
| **المجموع** | **4.220** | **0.409** | **84.40** |

**خامسا: الأسباب الإدارية**

يتبين من الجدول (10) أدناه أن المتوسط العام لجميع فقرات الأسباب الإدارية (4.283) وبانحراف معياري (0.254)، وبوزن أهمية نسبية (85.66%)، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية **من (0.85-100)** -حسب الجدول (1) -مما يدل على أن الأسباب الإدارية أيضا كان لها دور كبير جداً في وجود الفساد في ليبيا.

ويتضح من الجدول أيضا أن أكثر الأسباب التي تعتبر لها أهمية نسبية لبقية العناصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، هي: **عدم وجود الكفاءات الإدارية المناسبة في المكان المناسب** بنسبة (93.34%) وبمتوسط حسابي (4.667)، وكذلك **التراخي في تطبيق اللوائح والقوانين، وضعف الرقابة ومعالجة الانحرافات** داخل المنظمات (91.34%) وبمتوسط حسابي قدره (4.567)، بينما كان أقل الأسباب من حيث الأهمية، هو: **عدم وضوح الصلاحيات وتداخل السلطات قد يكون سبباً في زيادة حجم الفساد في المنظمات** بمتوسط حسابي (3.956) ، وبوزن أهمية نسبي قدره (79.12%).

**جدول رقم (10): الأسباب الإدارية للفساد**

| الأسباب الإدارية | Mean | Std. D | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|
| التراخي في تطبيق اللوائح والقوانين، وضعف الرقابة ومعالجة الانحرافات داخل المنظمات | 4.567 | 0.498 | 91.34 |
| ضعف أخلاقيات المهنة والوظيفة | 4.511 | 0.502 | 90.22 |
| عدم وجود الكفاءات الإدارية المناسبة في المكان المناسب | 4.667 | 0.608 | 93.34 |
| عدم وضوح الصلاحيات وتداخل السلطات قد يكون سببا في زيادة حجم الفساد في المنظمات | 3.956 | 0.598 | 79.12 |
| الوساطة والمحاباة في العمل | 4.078 | 0.707 | 81.56 |
| بطء الإجراءات الإدارية في مؤسسات الدولة مما يسبب استخدام أساليب الفساد | 4.222 | 0.418 | 84.44 |
| غياب معايير اختيار القيادات العليا على أساس الكفاءة والجدارة والاستحقاق | 4.278 | 0.600 | 85.56 |
| **المجموع** | **4.283** | **0.254** | **85.66** |

وبشكل عام فقد كان ترتيب أسباب الفساد حسب المتوسطات الحسابية ترتيباً تنازلياً كما هو موضح بالجدول (11):

**الجدول (11): ترتيب أسباب الفساد تنازلياً**

| أسباب الفساد | Mean | Std. D | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| الأسباب الإدارية | 4.282 | 0.254 | عَال جدا | 1 |
| الأسباب القانونية والتشريعية | 4.220 | 0.409 | عَال جدا | 2 |
| الأسباب الاجتماعية | 4.154 | 0.313 | عَال | 3 |
| الأسباب السياسية | 4.062 | 0.361 | عَال | 4 |
| الأسباب الاقتصادية | 3.944 | 0.446 | عَال | 5 |
| **المتوسط العام** | **4.129** | **0.229** | | |

يتبين من الجدول اعلاه وحسب وجهة نظر أفراد العينة أن **الأسباب الإدارية** جاءت بالترتيب الأول، بمتوسط حسابي قدره (4.282)، وبانحراف معياري صغير (0.254) وبدرجة موافقة عالية جدا، حيث كان لها دورٌ كبيرٌ جداً في انتشار الفساد في ليبيا بحسب وجهة نظر أفراد العينة. وجاءت بالترتيب الثاني الأسباب **القانونية والتشريعية** وبدرجة موافقة عالية جدا أيضا مع متوسط حسابي قدره (4.220) وانحراف معياري قدره (0.409). بالإضافة إلى ذلك

جاءت **الأسباب الاجتماعية** بالترتيب الثالث بدرجة موافقة عالية أو كبيرة، بمتوسط حسابي مقداره (4.154)، وبانحراف معياري (0.313)، ثم الأسباب السياسية بالترتيب الرابع من حيث مساهمتها في انتشار الفساد في ليبيا بمتوسط حسابي قدره (4.062) وبانحراف معياري صغير (0.361)، وأخيرا بالترتيب الخامس والأخير الأسباب الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.944) وانحراف معياري قدره (0.446). ولمعرفة درجة تأثير المتغيرات التابعة وهي: الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، القانونية والتشريعية، والأسباب الإدارية على المتغير المستقل أنماط الفساد، فقد اسْتُخْدم الانحدار التدريجي لهذا الغرض، أي المتغيرات التابعة التي يكون تأثير على أنماط الفساد، ولهذا الغرض فقد صيغَت الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى: $H_0$**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الاجتماعية.

  **$H_1$**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الاجتماعية.

- **الفرضية الثانية: $H_0$**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الاقتصادية.

  **$H_1$**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الاقتصادية.

- **الفرضية الثالثة: $H_0$** : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب السياسية.

  **$H_1$**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب السياسية.

- **الفرضية الرابعة: $H_0$**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب القانونية.

  **$H_1$**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب القانونية.

- **الفرضية الخامسة: $H_0$**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الإدارية.

  **$H_1$**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الفساد في ليبيا والأسباب الإدارية.

من خلال إجراء تحليل الانحدار التدريجي تُوُصلَ إلى النتائج التالية:

**جدول (12) الانحدار التدريجي: بين مسببات الفساد وأنماط الفساد**

| Model<br>النموذج | R<br>معامل الارتباط | R Square<br>معامل التحديد | Adjusted R Square<br>معامل التحديد المعدل | Std. Error of the Estimate<br>الخطأ المعياري للتقدير |
|---|---|---|---|---|
| 2 | .771[b] | .594 | .585 | .16506 |
| **ANOVAa** | | | | |
| Model2<br>النموذج | Sum of Squares<br>مجموع المربعات | df<br>درجة الحرية | Mean Square<br>متوسط المربعات | F<br>قيمة | .Sig |
| Regression<br>Residual<br>Total | 3.470<br>2.370<br>5.840 | 2<br>87<br>89 | 1,735<br>.027 | 63.679 | .000[c] |
| **Coefficients المعاملات** | | | | | |
| Model2 | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | | |
| | B<br>قيمة المعلمة | Std. Error<br>الخطأ المعياري | Beta | t | .Sig |
| (Constant)<br>الأسباب القانونية<br>الأسباب السياسية | 1.818<br>362.<br>180. | .208<br>.058<br>.065 | <br>.578<br>.253 | 8.726<br>6.298<br>2.754 | .000<br>.000<br>.007 |

a. Dependent Variable: أنماط الفساد

b. Predictors: (Constant), الأسباب القانونية والتشريعية

c. Predictors: (Constant), الأسباب القانونية والتشريعية, والأسباب السياسية

تشير النتائج بالجدول (12) إلى وجود تأثير مرتفع ومعنوي، ودور كبير للأسباب القانونية والتشريعية، وكذلك الأسباب السياسية فقط، باعتبارها متغيرات تابعة في انتشار أنماط الفساد في ليبيا وشيوعها. ويتضح ذلك من خلال معامل الانحدار التدريجي (0.771)، ومن خلال معامل التحديد الذي يقدر بـ (59.4%) من شيوع أنماط الفساد ناجمة عن الأسباب السياسية والأسباب القانونية، وباقي نسبة التأثير تعود إلى عوامل أخرى. ويدعم هذ التأثير قيمة (F) المحسوبة (63.679) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (أنماط الفساد معاً) والمتغيرات التابعة للأسباب السياسية، والأسباب القانونية. وبناءً على ذلك تُقْبَلُ الفرضية البديلة الثالثة والرابعة،

ومن خلال متابعة قيم اختبار (T) نجد أن الأسباب القانونية والتشريعية كانت أكثر تأثيرا وبلغت قيمتها (6.298) قيمة بيتا (0.578)، ثم يليها الأسباب السياسية حيث بلغت قيمتها (2.754).

وبناءً على تحليل الانحدار التدريجي أيضا تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (أنماط الفساد) والمتغيرات التابعة للأسباب الاجتماعية، والأسباب الاقتصادية، والأسباب الإدارية على درجة شيوع أنماط الفساد. وعليه تم رُفضَت الفرضيات البديلة الأولى والثانية والخامسة، وقبول الفرضيات الصفرية لها.

### 4.5.8 آليات مكافحة الفساد

للإجابة على السؤال الثالث لهذه الدراسة ما أهم الآليات المناسبة لمكافحة الفساد في ليبيا حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي؟ اسْتُخْدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحديد أهم الآليات والوسائل المناسبة لمكافحة الفساد، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجدول (13):

**جدول (13): آليات مكافحة الفساد في ليبيا**

| آليات مكافحة الفساد | Mean | Std. D | الأهمية النسبية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| تفعيل أجهزة الرقابة المحاسبية والإدارية | 4.489 | 0.503 | %89.78 | 4 |
| تعميق أسس النزاهة في العمل بتفعيل مبادئ المسألة والنزاهة والشفافية والإفصاح | 4.700 | 0.461 | %94.00 | 2 |
| تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين بهدف تحسين الأوضاع المعيشية | 4.778 | 0.418 | %95.56 | 1 |
| إحكام الرقابة على إجراءات الاعتمادات المصرفية، وكذلك المناقصات | 4.444 | 0.499 | %88.88 | 5 |
| تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد | 4.011 | 1.055 | %80.22 | 15 |
| تطبيق إقرار الذمم المالية | 4.012 | 0.757 | %80.24 | 16 |
| التوعية الإعلامية بأخطار الفساد واضراره | 4.078 | 0.707 | %81.56 | 13 |
| تعزير دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد | 4.211 | 0.679 | %84.22 | 9 |
| تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الكشف ومكافحة الفساد | 3.789 | 0.772 | %75.78 | 19 |
| الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد | 3.611 | 0.745 | %72.22 | 20 |
| تعزيز التنشئة الاجتماعية السليمة | 3.878 | 0.746 | %77.56 | 18 |
| تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم الفساد وأضراره على المجتمع وأخلاقيات المهنة والوظيفة | 4.146 | 0.743 | %82.92 | 10 |
| إنشاء ميثاق عام بأخلاقيات الوظيفة والمهنة | 4.278 | 0.454 | %85.56 | 8 |
| اختيار القيادات للمناصب على أساس الكفاءة والجدارة | 4.367 | 0.608 | %87.34 | 7 |
| تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات | 4.022 | 0.749 | %80.44 | 14 |
| رفع الغطاء الاجتماعي الذي يعمل على الدفاع عن المفسدين | 4.689 | 0.611 | %93.78 | 3 |
| تعزيز مكانة السلطة القضائية ودعم استقلالها وتعزيز هيبة دولة القانون | 4.433 | 0.639 | %88.66 | 6 |
| إعادة النظر في البنية التنظيمية والإدارية للمؤسسات | 3.933 | 0.469 | %78.66 | 17 |
| العمل على نشر ثقافة أخلاقيات العمل والمهنة من خلال الدورات التدريبية بين الموظفين | 4.144 | 0.531 | %82.88 | 11 |
| تعزيز قدرات ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية وسلطاتها في متابعة المؤسسات | 4.133 | 0.5236 | %82.66 | 12 |
| المجموع | 4.207 | 0.285 | | |

يتضح من الجدول (13) أن قيمة المتوسط الحسابي العام (4.207) وبانحراف معياري صغير قدره (0.285) مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات بين أفراد العينة تجاه درجة الموافقة على أهمية هذه الآليات، حيث كانت درجة الموافقة تتراوح بين العالية والعالية جداً من حيث متوسط درجة الموافقة ومساهمتها في مكافحة الفساد. وبناء على ذلك فقد حدد أفراد العينة–أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد–هذه الآليات بناءً على الأهمية لهذه الآلية، ومن حيث الأولوية، كما أنه من الممكن ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كالآتي:

**أولا: الآليات التي تساهم بدرجة كبيرة جدا في مكافحة الفساد**

انحصرت هذه الآليات في عدد (9) فقرات حسب مدى المتوسطات الحسابية من (4.20-5.00)، وجاءت النتائج كالآتي:

1-**تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين بهدف تحسين الأوضاع المعيشية:** جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (4.778) بانحراف معياري (0.418) وبنسبة (95.56%) من حيث الأهمية والأولوية لهذه الآلية لتقليل من حجم الفساد.

2-**تعميق أسس النزاهة في العمل بتفعيل مبادئ المحاسبة والمسألة والنزاهة والشفافية والإفصاح:** جاءت بالترتيب الثاني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي وبدرجة كبيرة جدا (4.700)، وبانحراف معياري صغير قدره (0.461)، وبنسبة (94%) من حيث الأهمية والأولوية في الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد.

3-**رفع الغطاء الاجتماعي الذي يعمل على الدفاع عن المفسدين:** جاءت بالترتيب الثالث حسب وجهة نظر أفراد العينة، حيث كانت درجة أهميته كبيرة أو عالية جداً، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.689) وبانحراف معياري (0.418).

4-**تفعيل أجهزة الرقابة المحاسبية والإدارية:** جاءت بالترتيب الرابع، حيث كانت درجة الموافقة عالية جدا، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.489) وبانحراف معياري (0.503)، وبنسبة (89.78%) من الأولوية لتنقيد آليات مكافحة الفساد.

5-**إحكام الرقابة على إجراءات الاعتمادات المصرفية، وكذلك المناقصات:** جاءت بالترتيب الخامس فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.567) وبانحراف معياري(0.637)، وبدرجة موافقة عالية جدا، وبنسبة أهمية واولوية (88.88%).

6-**تعزيز مكانة السلطة القضائية ودعم استقلالها وتعزيز هيبة دولة القانون:** بالترتيب السادس وبمتوسط حسابي (4.433)، وبنسبة (88.66%) من حيث الأهمية الأولويات في مكافحة ومحاربة لتقليل حجم الفساد في ليبيا.

7-**اختيار القيادات للمناصب على أساس الكفاءة والجدارة:** بالترتيب السابع بمتوسط حسابي (4.367) وبنسبة (78.34%).

8-**إنشاء ميثاق عام بأخلاقيات الوظيفة والمهنة:** جاء بالترتيب الثامن بمتوسط حسابي (4.278) وبنسبة أهمية (85.56%).

9-**تعزيز دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد:** جاء بالترتيب التاسع بمتوسط حسابي (4.211) وبنسبة أهمية (84.22%).

**ثانيا: الآليات التي تساهم بدرجة كبيرة أو عالية فقط في مكافحة الفساد**

انحصرت هذه الآليات في عدد (11) حسب مدى المتوسطات الحسابية من (3.40 -4.19)، وجاءت النتائج كالآتي:

1-**تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم الفساد وأضراره على المجتمع وأخلاقيات المهنة والوظيفة:** جاءت بالترتيب (العاشر)، حيث كانت درجة الأهمية كبيرة أو عالية حسب وجهة نظر أفراد الدراسة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.146) وبانحراف معياري (0.743)، وبنسبة (82.92%) من حيث أهميتها في مكافحة الفساد.

2-**العمل على نشر ثقافة أخلاقيات العمل والمهنة من خلال الدورات التدريبية بين الموظفين:** جاء بالترتيب (الحادي عشر)، حيث كانت درجته كبيرة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.144) وبأهمية نسبية (82.885).

3-**تعزيز قدرات ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية وسلطاتها في متابعة المؤسسات:** جاء بالترتيب (الثاني عشر) فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.133)، بنسبة (82.66%) من حيث الأهمية والأولوية في مكافحتها للفساد وتقليل حجمه.

4-**التوعية الإعلامية بأخطار الفساد واضراره:** جاء في الترتيب (الثالث عشر)، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.078)، وبنسبة (81.56%) من أهم السبل في تعزيز الشفافية والمسألة.

5-**تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات:** جاء بالترتيب (الرابع عشر) فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.022)، وبنسبة (80.44%) من الآليات المهمة للحد من انتشار الفساد.

6-**تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد:** جاء بالترتيب (الخامس عشر)، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.011)، وبنسبة (80.22%) من الأولوية لتنقيد آليات مكافحة الفساد.

7-**تطبيق إقرار الذمم المالية:** جاء بالترتيب (السادس عشر) فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.012) وبانحراف معياري(0.757)، وبدرجة موافقة عالية، وبنسبة أهمية واولوية (80.24%).

8-**إعادة النظر في البنية التنظيمية والإدارية للمؤسسات:** بالترتيب (السابع عشر) وبمتوسط حسابي (3.933)، وبنسبة (78.66%) من حيث الأهمية والأولوية في مكافحة الفساد في ليبيا.

9-**تعزيز التنشئة الاجتماعية السليمة:** بالترتيب (الثامن عشر) وبمتوسط حسابي (3.878) وبنسبة (77.56%).

10-**تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الكشف ومكافحة الفساد:** جاء بالترتيب (التاسع عشر) بمتوسط حسابي (3.789) وبنسبة الأهمية (75.78%).

11-**الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد:** جاء بالترتيب (الأخير) بمتوسط حسابي (3.611) وبنسبة الأهمية (72.22%) من حيث الأهمية في مكافحة الفساد والحد من انتشاره في ليبيا والتقليل من مخاطره وآثاره.

**9. النتائج:**

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن معظم أنماط الفساد تتدرج بين الشائعة والشائعة جدا في ليبيا بحسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، مما يدل على تغلغل الفساد وانتشاره في الدولة، حيث كانت أكثر الأنماط شيوعاً حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، هي: اختلاس المال العام وإهداره، وإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ والمنصب في المصالح الشخصية، والوساطة والمحسوبية، وتضخيم قيم العقود المحلية والخارجية بأكثر من قيمها الحقيقية، والاستيلاء على الممتلكات العامة، والتسيب والإهمال الإداري والمالي، والتزوير في الوثائق والمستندات، والتلاعب في العهد المالية ذات القيم الكبيرة دون تسويتها، وسوء الإدارة وإهمال نظم الرقابة الداخلية. كما أظهرت النتائج أن أقل أنماط الفساد شيوعا في ليبيا كانت الغش، والرشوة، ومنح العطايا والإتاوات دون وجه حق.

2- أن كل الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والأسباب السياسية، والأسباب القانونية والتشريعية، والأسباب الإدارية كان لها دور في انتشار الفساد واستفحاله في ليبيا وبدرجات متفاوتة، إلا أنه كان للأسباب القانونية والتشريعية، والأسباب السياسية تأثير قوي في انتشار أنماط الفساد، ومنها: ضعف الأجهزة الرقابية والمسائلة في أداء دورها، وغياب القانون والمؤسسات القانونية والقضائية الفعالة، وضعف القوانين والتشريعات المجرمة للفساد، وتعطل الأجهزة القضائية في أداء دورها وممارسة سلطاتها العادلة في قضايا الفساد في الدولة، وهناك فرصة للتهرب من العقوبات والقضاء بسبب النفوذ والوساطة، وكذلك الأسباب السياسية المتمثلة في: عدم الاستقرار السياسي، و تعقد الوضع السياسي والانقسامات تساهم في زيادة الفساد، وعدم الاستقرار الأمني وانتشار النزاعات المسلحة، وضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد، وانحراف السلطات الحاكمة والإخلال بمبدأ التوازن والفصل بين السلطات، وعدم وجود دستور في البلاد، ووجود الولاءات السياسية والحزبية أسهم في تفشي الفساد، وضعف دور وسائل الإعلام المحايدة في كشف قضايا الفساد، وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد.

3- أن أهم الآليات التي تساهم وبدرجة كبيرة في مكافحة الفساد كانت مرتبة ترتيباً على النحو التالي:

تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين بهدف تحسين الأوضاع المعيشية، وتعميق أسس النزاهة في العمل العام، وتفعيل مبادئ المحاسبة والمساءلة والنزاهة والشفافية والإفصاح، ورفع الغطاء الاجتماعي الذي يعمل على الدفاع عن المفسدين، وتفعيل أجهزة الرقابة الإدارية والمالية، وإحكام الرقابة على إجراءات الاعتمادات المصرفية، وكذلك المناقصات، وتعزيز مكانة السلطة القضائية ودعم استقلالها وتعزيز هيبة دولة القانون، واختيار القيادات الإدارية على أساس الكفاءة والجدارة، وإنشاء ميثاق عام بأخلاقيات الوظيفة والمهنة، وتعزير دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

## 10. التوصيات

مكافحة الفساد يتطلب جهوداً متواصلة ومستمرة تحتاج إلى فترة زمنية طويلة المدى نسبياً، ويمر بمراحل متدرجة وتصاعدية يجب أخذها في الاعتبار. من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تساهم في مكافحة الفساد، والتقليل من حجمه وآثاره على الدولة ومؤسساتها، ومن أهم التوصيات ما يلي:

1- يجب أن تكون هناك الإرادة والرغبة السياسية في مكافحة الفساد.
2- تفعيل مكانة السلطة القضائية وتعزيزها وهيبة دولة القانون، ومحاسبة كل من يشارك في عمليات الفساد، وإلغاء الحصانة من مقاضاة أصحاب الوظائف والمناصب العليا في جميع المستويات بدون أي استثناء.
3- تعزيز قدرات ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الإدارية وسلطاتها في متابعة الفساد والرقابة على المنظمات والمؤسسات، وألا يقتصر دورها على اكتشاف الأخطاء، وقضايا الفساد فقط بل يتطلب الأمر اتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة، وإحالة المفسدين إلى القضاء، ثم متابعة الإجراءات القضائية.
4- إعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، وتتحدد مهامها وفقاً لمضمون اتفاقية الأمم المتحدة والقوانين المحلية لمكافحة الفساد، واختيار الشخصيات الوطنية والمستقلة التي تتصف بالنزاهة والشفافية.
5- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.
6- إعادة النظر في قيمة المرتبات والمكافآت وتحسينها للموظفين، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية.

7- تعميق أسس النزاهة والشفافية وتعزيزها ، وسياسة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والأداء، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على موارد الدولة، عن طريق كشف المخالفات ووقائع الفساد وإحالتها إلى قنوات المساءلة والمحاسبة.

8- إعادة هيكلة البنية التنظيمية والإدارية للمؤسسات والمنظمات، واتباع الأنظمة التي تقلص حجم المتطلبات، والحد من المركزية، وتسهيل الإجراءات الإدارية.

9- العمل على نشر ثقافة أخلاقيات العمل والمهنة، ووضع ميثاق خاص بأخلاقيات الوظيفة العامة، يشتمل على تفاصيل السلوكيات المحظورة على الموظف العام.

10- يجب أن يكون للإعلام دور أساسي وفاعل من خلال كشف قضايا الفساد ونشرها ، ورفع الوعي لدى أفراد المجتمع في مكافحة الفساد، وتعزيز نشر الوعي من مخاطر الفساد وآثاره من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية.

11- العمل بشكل فعال على ضبط عمليات غسيل الأموال وتهريبها خارج الدولة عبر التبادل التجاري أو من خلال الطرق غير الشرعية، وتعزيز سلطات الجمارك في المطارات والحدود بالخبرات والفرق المتخصصة، وتعزيز التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي على كل المستويات.

12- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الكشف عن الفساد ومكافحته ، والمساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

## 11. الخلاصة

عرضنا في هذه الدراسة مفهوم الفساد وأسبابه وآثاره السلبية وانعكاساته على المجتمع والدولة، وعلى قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على الاستقرار السياسي. لم يعد هناك أدنى شك من أن الفساد ازداد حجم انتشاره، واستشرى بشكل غير مسبوق في الدولة والمجتمع بسبب انتشار ثقافة الفساد، وضعف الإرادة السياسية والسلطات الحاكمة. وقد أظهرت نتائج الدراسة تغلغل أنماط الفساد في الدولة وانتشارها ، حيث كانت أكثر الأنماط شيوعاً متمثلة في: اختلاس المال العام وإهداره، وإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ والمنصب في المصالح الشخصية، والوساطة والمحسوبية، وتضخيم قيم العقود المحلية والخارجية بأكثر من قيمها الحقيقية، والاستيلاء على الممتلكات العامة، والتسيب والإهمال الإداري والمالي،

والتزوير في الوثائق والمستندات، والتلاعب في العهد المالية ذات القيم الكبيرة دون تسويتها، وسوء الإدارة وإهمال نظم الرقابة الداخلية.

كما أن المساهمة العلمية لهذه الدراسة أظهرت أن للأسباب القانونية والتشريعية، والأسباب السياسية تأثيراً قوياً في انتشار أنماط الفساد.

لذلك تعتبر مكافحة الفساد التزاماً طويل المدى، ولا يمكننا توقع تحقيق النتائج الإيجابية في هذا المجال بشكل سريع. إن أي محاولات للإصلاح أو مكافحة الفساد تتطلب الشروع في تمهيد الأرضية، عبر تنفيذ جملة من السياسات الفعلية الكفيلة بتحقيق المساواة في المعاملة، وتعزيز القدرات المؤسسية للدولة وتقويتها وتفعيل عمل الأجهزة الرقابية والمؤسسات القضائية في المساءلة والمحاسبة، وتعميق أسس النزاهة والشفافية وتعزيزها ، وسياسة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والأداء عن طريق كشف المخالفات ووقائع الفساد وإحالتها إلى جهات الاختصاص، وأخيراً، تعزيز ونشر الوعي العام ونشره عبر وسائل الإعلام المحايد والتعليم، والثقافة.

**المراجع:**

**أولا المراجع العربية:**

1 – الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، (2011) الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار إلىازوري، عمان، ص 24.

2 – الشهابي، إلهام وداغر منقذ محمد (2000)، "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري "، المجلة العربية للإدارة، المجلد(20)، العدد (2)، ص 107–145.

3 – عبداللطيف، عادل (2004) " الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها "، مجلة المستقبل العربي، مجلد 27، العدد 309، ص 95–96.

4 – الغالبي، طاهر محسن منصور، وصالح مهدي محسن العامري (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ص 392–394.

**ثانيا المراجع الأجنبية:**

Anand, V., Ashforth, B. and Joshi, M. (2004). Business as usual: The acceptance and perpetuation of corruption in organizations. Academy of Management Perspectives, 18(2), pp.39-53.

Balboa, J. and . Medalla, E. (2006). Anti-Corruption and Governance: The Philippine Experience | Political Corruption | Corruption. [online] Scribd. Available at: https://ar.scribd.com/document/92938956/Anti-Corruption-and-Governance-The-Philippine-Experience [Accessed 2 Aug. 2018].

Hamilton, A. (2013). Small Is Beautiful, at Least in High-Income Democracies the Distribution of Policy-Making Responsibility, Electoral Accountability, and Incentives for Rent Extraction. [online] Openknowledge.worldbank.org. Available at: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12197/wps6305.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[Accessed 3 May 2016].

International Transparency, [Online] Available at: http://www.transparency.org/what-is-corruptio [Accessed 7 Feb. 2017]

Katz, A. (2014). Report: Corruption Costs E.U. Over $162 Billion A Year. [Online] Time. Available at: http://time.com/3554/report-corruption-costs-e-u-over-162-billion-a-yea [Accessed 10 Mar. 2018].

Kominis, G. and Dudau, A. (2018). Collective corruption–How to live with it: Towards a projection theory of post-crisis corruption perpetuation. *European Management Journal*, 36(2), pp.235-242.

Rabl, T. (2011). The Impact of Situational Influences on Corruption Organizations. Journal of Business Ethics, 100(1), pp.85-101.